

## رسالة صريحة



علي عمر الصيغري

يقول بو أمجد علي  
ذا الوقت ما شي يختفي والكذب قد حبله قصير  
ولي زمان البور والعرضه ولي تحت الحسير  
واللي تغطى قده باين للعيان  
وتكشفت أسرارفي هذا الزمان  
ما عذر للحاكم إذا باع الضمير

\*\*\*

اليوم غرّه تصطلي  
بالنار والباروت والتدمير والقتل النكير  
وأطفال غرّه والحرائر قد رموهم وسط كير  
والحاكم العربي تغطى له ونام

والمرجله راحت وراح الأحتزام  
يهوين من حكام في هذا المصير

\*\*\*

حيا الزمان الأولي  
فيه الشهامه والمعزّه للعرب فيه النصير  
ما قد تجبرنذل صهيوني علينا أو توطى له أمير  
حيا زمن (ناصر) وحياهم صقور  
لا هددوا بالنفط خلّوها تدور  
واليوم يا قهراه عصفونا عصفير

Ali.s15@hotmail.com

## زاوية حارة



فيصل الصوفي

## أسئلة مشروعة

>> المحكمة الإدارية بالعاصمة أصدرت حكماً نهاية الأسبوع الماضي يوجب على الحكومة معالجة الشباب الذين أصيبوا جراء الأزمة السياسية.. أي أصبحت الحكومة ملزمة بعلاجهم في الخارج.. وهذا يعني أن «جرحى الثورة السلمية» لم يعالجوا بعد..

ويوم السبت الماضي وقّع محمد السعدي - الأمين العام المساعد لحزب الإصلاح وزير التخطيط - اتفاقية مع السفارة الفرنسية بصنعاء تقضي بأن تتحمل حكومة فرنسا تكاليف علاج أولئك المصابين في المستشفيات الأردنية.. ومرة ثالثة، هذا يعني أن المصابين منذ عام نصف لم يعالجوا بعد..

وإذا كان الجرحى لم يعالجوا بعد.. فمن هم المحظوظون بمنات المنح العلاجية التي قدمتها تركيا ومصر وقطر باسم جرحى الثورة السلمية أو جرحى أحداث العنف التي وقعت للعام الماضي؟ من هم الذين سافروا نيابة عن الجرحى إذا؟

المستشفى الميداني بالعاصمة، والذي اشتهر كثيراً في وسائل الإعلام المحلية والخارجية بوصفه «استديو» حصل على تجهيزات طبية وأطباء الأدوية وملايين الريالات والدولارات من سفارات ومنظمات أجنبية، ومن رجال أعمال وشركات محلية مقابل مداواة جرحى الثورة، فأين ذهبت تلك الأموال وأطباء الأدوية والتجهيزات الطبية إذا كان الجرحى لم يعالجوا بعد؟!

وزارة الصحة دفعت مئات الملايين لمستشفى العلوم والتكنولوجيا ومستشفيات استثمارية أخرى لحزب الإصلاح مقابل قيامها بمعالجة الجرحى.. فأين ذهبت تلك الملايين إذا كان الجرحى لم يعالجوا بعد؟!

الهلال الأحمر القطري دفع لجمعية الإصلاح الخيرية ملايين الدولارات مقابل معالجة الجرحى.. فما مصير تلك الملايين إذا كان الجرحى لا يزالون إلى الآن يشكون عدم الحصول على حقهم في العلاج؟

وإذا كان الأمر كذلك، ألا تتطلب هذه المصيبة الكبيرة تحقيقاً لمعرفة طبيعة التصرفات المالية التي تمت في الأموال والتجهيزات والمنح التي قدمت لمعالجة مصابين لا يزالون مصابين إلى اليوم؟

وإذا كانت أحداث العنف التي وقعت العام الماضي قد ضربت يمنية ويسرة كما هو معروف، ألا تقتضي العدالة المساواة بين الجرحى دون تمييز؟ لماذا تُحتكر المنح العلاجية والاتفاقيات لجرحى محسوبين على طرف واحد، بينما منات من أنصار المؤتمر وحلفائه أصيبوا إصابات جسيمة جراء الغزوات الثورية التي كانت تشن عليهم وهم جلوس في خيامهم، ألا يستحقون العلاج؟ لماذا تفرق الاتفاقيات بين المصابين؟

وإذا كان الأمر كذلك، ألا تتطلب هذه المصيبة الكبيرة تحقيقاً لمعرفة طبيعة التصرفات المالية التي تمت في الأموال والتجهيزات والمنح التي قدمت لمعالجة مصابين لا يزالون مصابين إلى اليوم؟

وإذا كانت أحداث العنف التي وقعت العام الماضي قد ضربت يمنية ويسرة كما هو معروف، ألا تقتضي العدالة المساواة بين الجرحى دون تمييز؟ لماذا تُحتكر المنح العلاجية والاتفاقيات لجرحى محسوبين على طرف واحد، بينما منات من أنصار المؤتمر وحلفائه أصيبوا إصابات جسيمة جراء الغزوات الثورية التي كانت تشن عليهم وهم جلوس في خيامهم، ألا يستحقون العلاج؟ لماذا تفرق الاتفاقيات بين المصابين؟

وإذا كان الأمر كذلك، ألا تتطلب هذه المصيبة الكبيرة تحقيقاً لمعرفة طبيعة التصرفات المالية التي تمت في الأموال والتجهيزات والمنح التي قدمت لمعالجة مصابين لا يزالون مصابين إلى اليوم؟

وإذا كانت أحداث العنف التي وقعت العام الماضي قد ضربت يمنية ويسرة كما هو معروف، ألا تقتضي العدالة المساواة بين الجرحى دون تمييز؟ لماذا تُحتكر المنح العلاجية والاتفاقيات لجرحى محسوبين على طرف واحد، بينما منات من أنصار المؤتمر وحلفائه أصيبوا إصابات جسيمة جراء الغزوات الثورية التي كانت تشن عليهم وهم جلوس في خيامهم، ألا يستحقون العلاج؟ لماذا تفرق الاتفاقيات بين المصابين؟

وإذا كان الأمر كذلك، ألا تتطلب هذه المصيبة الكبيرة تحقيقاً لمعرفة طبيعة التصرفات المالية التي تمت في الأموال والتجهيزات والمنح التي قدمت لمعالجة مصابين لا يزالون مصابين إلى اليوم؟

وإذا كانت أحداث العنف التي وقعت العام الماضي قد ضربت يمنية ويسرة كما هو معروف، ألا تقتضي العدالة المساواة بين الجرحى دون تمييز؟ لماذا تُحتكر المنح العلاجية والاتفاقيات لجرحى محسوبين على طرف واحد، بينما منات من أنصار المؤتمر وحلفائه أصيبوا إصابات جسيمة جراء الغزوات الثورية التي كانت تشن عليهم وهم جلوس في خيامهم، ألا يستحقون العلاج؟ لماذا تفرق الاتفاقيات بين المصابين؟

وإذا كان الأمر كذلك، ألا تتطلب هذه المصيبة الكبيرة تحقيقاً لمعرفة طبيعة التصرفات المالية التي تمت في الأموال والتجهيزات والمنح التي قدمت لمعالجة مصابين لا يزالون مصابين إلى اليوم؟

## الغام في طريق الحوار..



إقبال علي عبدالله

القضيتين في هذه الظروف الحساسة والمعقدة التي تمر بها البلاد ترمي إلى خلق مزيد من بؤر التوتر والفتن الطائفية وتمزيق صف الوحدة الوطنية وهي أمور نقولها بكل صدق وخوف على الوطن ووحدته تتطلب الانتباه والتعامل بحكمة وشجاعة وطنية، ولعل أبرز ما تتطلبه مواجهة هذه الاجندة الخارجية تهينة الأجواء لعقد مؤتمر الحوار الوطني حتى يتم تطهير ارضيته من الأنغام وتوفير الأمن والامان في البلاد، ما لم يتم ذلك فإنه يقينا ستكون العواقب وخيمة وكارثية، اذا عقد في ظل هذه المسارات الاعوجاجية والمتشعبة التعقيد..

أقول ذلك ولا يفهم منه أن الحوار الوطني الشامل غير ضروري، على العكس فإن القول الصحيح والواقعي أن البلاد هي اليوم في أمس الحاجة لمثل هذا الحوار شريطة أن تكون ارضيته مستوية وصلبة بدلاً من أرضية رخوة وهشة لا تتمر غير المزيد من الأزمات وتزايد حالات الانفجالات الطائفية والتعصبية لدى بعض القوى الراضفة المشاركة في هذا الحوار الذي نصت عليه المبادرة الخليجية وألقتها والقرارات الدولية..

علينا -ومهما كانت الصعوبات اليوم- أن نفكر ألف مرة قبل الإقدام على خطوة قد تعيدنا إلى مربع الفوضى والعنف والكارثة التي لا تمنحنا لبلادنا وشعبنا.. علينا التفكير والتفكير بعقلية وطنية هادفة إلى تفتيت الفرصة على أصحاب الاجندة الخارجية من العبت بالوطن.. وعلينا نزع الأنغام قبل أن نخطو خطوة إلى الأمام.

أنفسنا» مثلما تضحك حكومة الباسندوة علينا وعلى رعاة المبادرة وتضرم النار في حياتنا .. هذه الحقائق تشير بوضوح إلى أن أحزاب ما يسمى باللقاء المشترك التي يقودها حزب الاصلاح المتشدد وجناحه الارهابي «الاخوان المسلمون» وبتحالف مع تنظيم القاعدة، كلها تشير اليوم وضوح الشمس في رابعة النهار» بأن هذه الاحزاب هي من تضع الأنغام في طريق التسوية السلمية وأخراج البلاد من أزمتها بإذن اليمن الجديد الآمن والمستقر والمزدهر بإذن الله.. ولعل العراقيل التي تواجه الحوار الوطني الشامل دليل على النهج العدواني الانقلابي لهذه الأحزاب وهو نهج يتمثل في تنفيذ اجندة خارجية معروفة لدى شعبنا ترمي إلى زعزعة أمن واستقرار اليمن وتفكيكه إلى دويلات تكون تابعة لهذه الاجندة، ولعل «القضية الجنوبية» وقضية صعدة» دليل على تلغيم الحوار الوطني. ومن نافل القول هنا أن افتعال هاتين

## احتشاد «الشعبي العام»



صلاح أحمد الجبيلي

فقط والغاء الآراء الأخرى.. ألم أقل لكم إن المؤتمر الشعبي العام وبعد نهضنا واستشعر مسؤولياتنا تجاه قضايا المحافظات الجنوبية والشرقية قضيا الناس واقتربوا ومختلف القضايا الوطنية واستخدم قوة الدفع الذاتية من بين أعضائه القيادات في اللجنة العامة والدائمة للمؤتمر ولأمس قضايا الناس واقتربوا كثيراً من إيجاد المعالجات والحلول العادلة للمطالب الحقيقية للمواطنين.. نعم بنجاح هذه اللقاءات التشاورية قدم المؤتمر الشعبي العام صورة واضحة لتنظيم متماسك

من أعلى هرم القيادة المركزية وحتى المستويات القيادية الدنيا في أصغر وحدة إدارية محلية في المركز التنظيمي والحي والحارة والربع السكني وهذا في حد ذاته بداية جديدة لنهوض كبير يأتي تزامناً مع قرب انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل.. نعم فرصة ذهبية اقتنصها المؤتمر العام ووفرتها اللقاءات التشاورية الثلاثة في عدن وحضرموت وصنعاء بعد صمت طويل مارسه المؤتمر طوال الفترة الماضية.. وها هو اليوم يمتلك المشهد برمه ويمضي نحو بوابات الحوار القادم وحسابات الامن والاستقرار في المقدمة.. وعلى الآخرين اللحاق بنا، نحن ذاهبون إلى المستقبل الآمن!!

مدير تحرير صحيفة «المسيلة»

بعد سبات شتوي طويل نهض المؤتمر الشعبي العام في خطوة رائدة والأولى من نوعها واحتشاد بالتزامن في حضرموت وعدن والعاصمة صنعاء الخميس قبل الماضي الموافق ٨ نوفمبر الجاري والتأمت قيادات المؤتمر وكوادره وقواعده في حضرموت والمهرة وسقطرى في قاعة مركز بلقيش الثقافي بالمكلا وقيادات خمس محافظات بعدن بفندق «الجلود مور» وحققت هذه اللقاءات هدفاً كبيراً وسجل المؤتمر الشعبي العام حضوراً لافتاً وموقفاً «أنموذجياً»، يليق بحزب الرئيس السابق والحالي، حزب استحال كسر شوكرته رغم شدة وتتابع الضربات التي تحاول شطبه من الخارطة الحزبية في اليمن.

لاشك ان نجاح أي حزب سياسي في أي بلد من البلدان الديمقراطية يعتمد بالاساس على مدى قدرة هذا الحزب على تلبية مطالب الجماهير السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهذا لا يتأتى إلا من خلال مجموعة من السياسات الديناميكية التي يتبناها الحزب وقدرته على مواجهة المتغيرات المختلفة والتكيف الإيجابي معها من خلال مراجعة سياساته السابقة والتعرف على عوامل القوة وأسباب الاخفاق للاستفادة منها وضمان عدم تكرار أخطاء الماضي من أجل العبور إلى المستقبل وفقاً لدراسات علمية وموضوعية وبعيداً عن الاعتبارات الشخصية والمصالح الضيقة التي غالباً ما تقود إلى الفشل في أية تجربة كانت، ولهذا فإن أية تجربة سياسية أو اقتصادية لأي حزب او دولة او نظام لا توضع لعملية مراجعة ونقد موضوعي للسلبيات والاخطاء وتصويب مسارها فإن مصيرها الفشل الذريع.

ومن هنا يمكننا القول بأن المؤتمر الشعبي العام أحد الأحزاب السياسية اليمنية له إيجابيات قلما تجدها في أي حزب في اليمن وهذا لا يعني انه مجرد من الأخطاء بل هناك كثير من السلبيات رافقت تجربته الحزبية خلال الفترة الماضية ومازال يعاني منها إلى الآن، واعتقد ان أهم الأخطاء التي وقع فيها المؤتمر ومازال يعاني منها إلى الآن ارتباطه بالسلطة شكلاً ومضموناً فقد يقول قائل: ان المؤتمر هو الحزب الحاكم في الماضي وبالتالي فإن أي أخطاء للسلطة محسوبة على المؤتمر وهذا الرأي قد يفتقر إلى الدقة والموضوعية وقد

يحمل جانباً بسيطاً من الحقيقة، ولكي اعتقد بل وأجزم بأن المؤتمر الشعبي العام كحزب سياسي لم يكن هو الذي يحكم حتى وان كان صاحب الإغلبية، لأن الحاكم الفعلي سابقاً هم مجموعة من مراكز القوى المتنفذة داخل البلد بمختلف توجهاتها، اما المؤتمر فلم يكن إلا واجهة شكلية لم يمارس أية سلطة حقيقية له كحزب حاكم داخل الدولة حتى وان وجدت قيادات المهمة..

لكن هذه القيادات كانت تخضع لاعتبارات متعددة في سياساتها بعيدة كل البعد عن التوجه الحقيقي لسياسة المؤتمر الشعبي العام كحزب سياسي وهذا الأمر كان من الأخطاء الفاتلة التي انعكست آثارها على المؤتمر الشعبي العام كحزب مع انه لم يكن له دور فعلي في هذه السياسات الخاطئة للسلطة لأنه كان خارج اطار المنظومة الفاصلة في السلطة، بل اصبح عبارة عن كيش فداء لكل السياسات الخاطئة التي مارسها كل مراكز القوى في السلطة سواء المحسوبة على المؤتمر او غيره، ولهذا ما زلت اذكر وأؤمن بما قاله الاستاذ ياسر العواضي قبل سنوات بأن المؤتمر الشعبي العام لم يحكم حقاً من قبله خلاله وكان المؤتمر عبارة عن شماعة يعلق عليه اخطاء مراكز القوى الفعلية التي حكمت البلد طيلة

## منعطفات خطيرة على المؤتمر اجتيازها

تجاه الكثير من القضايا. وهذا الأمر لإشك سيفقد الحزب قاعدته الجماهيرية نظراً لأن مواقفه لا تعبر عن تطلعات قواعده وجماهيره الشعبية، وهذا الأمر سيقطع فجوة كبيرة بين قيادات الحزب وقواعده الوطنية وهذا لا يخدم الحزب بأي حال من الأحوال، ونحن هنا عندما نريد من المؤتمر أن يفصل بين العمل التنظيمي والعمل في السلطة لانقص من ذلك حرمان أعضاء المؤتمر من تولي المناصب في الدولة ولكن ما نقصده ان يقتصر هذا الامر على قيادات المؤتمر العليا والوسطى، لان وجود هذه القيادات في مناصب الدولة العامة يجعل مواقفهم التنظيمية خاضعة لاعتبارات سياسية اخرى لا تعبر عن رأي الحزب وقواعده الجماهيرية وهذا الأمر لاشك بأنه يؤثر على العمل التنظيمي بشكل سلبي ويصيب العمل التنظيمي بمقتل ويفقد الحزب جماهيره وقواعده واعتقد ان المؤتمر يمتلك الكثير من الكفاءات التكنوقراطية لشغل المناصب المهمة في الدولة وفي نفس الوقت يجعل قيادات المؤتمر متحررة في مواقفه الوطنية من الاعتبارات المختلفة للسلطة التي لا تتسجم مع تطلعات أعضاء الحزب وجماهيره ومن هنا فإن المؤتمر معني بدرجة اساسية خلال هذه الفترة الوجيزة بلحظة هذا الملف الخطير والتخلص من اعبائه لما له من آثار ايجابية على المسار التنظيمي للحزب ما لم يبقه هذه القضية قائمة ستكون بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، وحينها لا يسعنا إلا ان نقول: «جنت على نفسها براقش».

الفترة الماضية، وتم خروج عدد منهم من المؤتمر خلال الازمة السياسية ومازال هناك بقية تمنى من المؤتمر التخلص منهم حتى يستعيد عافيته بعيداً عن هذه القوى الانتهازية والنفعية التي تؤثر على المؤتمر بشكل سلبي.

ولهذا فإن المؤتمر اليوم استطاع ان يتخلص من اعباء كثيرة ظلت جائت على صدره سنوات طويلة ومازالت هناك منعطفات خطيرة على المؤتمر اجتيازها خلال هذه المرحلة الانتقالية، لما لها من تأثير ايجابي على البناء الداخلي والتنظيمي للحزب ومواقفه الوطنية تجاه الكثير من القضايا الوطنية المطروحة على الساحة السياسية والوطنية في المرحلة القادمة.

واعتقد ان أهم هذه المنعطفات الخطيرة التي يجب على المؤتمر اجتيازها هي التخلص من ازدواجية الجمع بين العمل التنظيمي الحزبي وبين العمل في السلطة ولاشك بأن الجمع بين العمل التنظيمي والعمل في السلطة وخاصة من يشغلون مناصب قيادية ومتوسطة في الحزب، لان وجود هؤلاء القيادات في السلطة كوزراء او غير ذلك لاشك بأنه يؤثر تأثيراً سلبياً على مواقف المؤتمر تجاه الكثير من القضايا المتعلقة بأمن البلد وسيادته الوطنية، ومصالحته العليا ويعمل الحزب متواطئاً وغير قادر على اتخاذ مواقف واضحة

تجاه الكثير من القضايا. وهذا الأمر لإشك سيفقد الحزب قاعدته الجماهيرية نظراً لأن مواقفه لا تعبر عن تطلعات قواعده وجماهيره الشعبية، وهذا الأمر سيقطع فجوة كبيرة بين قيادات الحزب وقواعده الوطنية وهذا لا يخدم الحزب بأي حال من الأحوال، ونحن هنا عندما نريد من المؤتمر أن يفصل بين العمل التنظيمي والعمل في السلطة لانقص من ذلك حرمان أعضاء المؤتمر من تولي المناصب في الدولة ولكن ما نقصده ان يقتصر هذا الامر على قيادات المؤتمر العليا والوسطى، لان وجود هذه القيادات في مناصب الدولة العامة يجعل مواقفهم التنظيمية خاضعة لاعتبارات سياسية اخرى لا تعبر عن رأي الحزب وقواعده الجماهيرية وهذا الأمر لاشك بأنه يؤثر على العمل التنظيمي بشكل سلبي ويصيب العمل التنظيمي بمقتل ويفقد الحزب جماهيره وقواعده واعتقد ان المؤتمر يمتلك الكثير من الكفاءات التكنوقراطية لشغل المناصب المهمة في الدولة وفي نفس الوقت يجعل قيادات المؤتمر متحررة في مواقفه الوطنية من الاعتبارات المختلفة للسلطة التي لا تتسجم مع تطلعات أعضاء الحزب وجماهيره ومن هنا فإن المؤتمر معني بدرجة اساسية خلال هذه الفترة الوجيزة بلحظة هذا الملف الخطير والتخلص من اعبائه لما له من آثار ايجابية على المسار التنظيمي للحزب ما لم يبقه هذه القضية قائمة ستكون بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، وحينها لا يسعنا إلا ان نقول: «جنت على نفسها براقش».

تجاه الكثير من القضايا. وهذا الأمر لإشك سيفقد الحزب قاعدته الجماهيرية نظراً لأن مواقفه لا تعبر عن تطلعات قواعده وجماهيره الشعبية، وهذا الأمر سيقطع فجوة كبيرة بين قيادات الحزب وقواعده الوطنية وهذا لا يخدم الحزب بأي حال من الأحوال، ونحن هنا عندما نريد من المؤتمر أن يفصل بين العمل التنظيمي والعمل في السلطة لانقص من ذلك حرمان أعضاء المؤتمر من تولي المناصب في الدولة ولكن ما نقصده ان يقتصر هذا الامر على قيادات المؤتمر العليا والوسطى، لان وجود هذه القيادات في مناصب الدولة العامة يجعل مواقفهم التنظيمية خاضعة لاعتبارات سياسية اخرى لا تعبر عن رأي الحزب وقواعده الجماهيرية وهذا الأمر لاشك بأنه يؤثر على العمل التنظيمي بشكل سلبي ويصيب العمل التنظيمي بمقتل ويفقد الحزب جماهيره وقواعده واعتقد ان المؤتمر يمتلك الكثير من الكفاءات التكنوقراطية لشغل المناصب المهمة في الدولة وفي نفس الوقت يجعل قيادات المؤتمر متحررة في مواقفه الوطنية من الاعتبارات المختلفة للسلطة التي لا تتسجم مع تطلعات أعضاء الحزب وجماهيره ومن هنا فإن المؤتمر معني بدرجة اساسية خلال هذه الفترة الوجيزة بلحظة هذا الملف الخطير والتخلص من اعبائه لما له من آثار ايجابية على المسار التنظيمي للحزب ما لم يبقه هذه القضية قائمة ستكون بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، وحينها لا يسعنا إلا ان نقول: «جنت على نفسها براقش».

تجاه الكثير من القضايا. وهذا الأمر لإشك سيفقد الحزب قاعدته الجماهيرية نظراً لأن مواقفه لا تعبر عن تطلعات قواعده وجماهيره الشعبية، وهذا الأمر سيقطع فجوة كبيرة بين قيادات الحزب وقواعده الوطنية وهذا لا يخدم الحزب بأي حال من الأحوال، ونحن هنا عندما نريد من المؤتمر أن يفصل بين العمل التنظيمي والعمل في السلطة لانقص من ذلك حرمان أعضاء المؤتمر من تولي المناصب في الدولة ولكن ما نقصده ان يقتصر هذا الامر على قيادات المؤتمر العليا والوسطى، لان وجود هذه القيادات في مناصب الدولة العامة يجعل مواقفهم التنظيمية خاضعة لاعتبارات سياسية اخرى لا تعبر عن رأي الحزب وقواعده الجماهيرية وهذا الأمر لاشك بأنه يؤثر على العمل التنظيمي بشكل سلبي ويصيب العمل التنظيمي بمقتل ويفقد الحزب جماهيره وقواعده واعتقد ان المؤتمر يمتلك الكثير من الكفاءات التكنوقراطية لشغل المناصب المهمة في الدولة وفي نفس الوقت يجعل قيادات المؤتمر متحررة في مواقفه الوطنية من الاعتبارات المختلفة للسلطة التي لا تتسجم مع تطلعات أعضاء الحزب وجماهيره ومن هنا فإن المؤتمر معني بدرجة اساسية خلال هذه الفترة الوجيزة بلحظة هذا الملف الخطير والتخلص من اعبائه لما له من آثار ايجابية على المسار التنظيمي للحزب ما لم يبقه هذه القضية قائمة ستكون بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، وحينها لا يسعنا إلا ان نقول: «جنت على نفسها براقش».

تجاه الكثير من القضايا. وهذا الأمر لإشك سيفقد الحزب قاعدته الجماهيرية نظراً لأن مواقفه لا تعبر عن تطلعات قواعده وجماهيره الشعبية، وهذا الأمر سيقطع فجوة كبيرة بين قيادات الحزب وقواعده الوطنية وهذا لا يخدم الحزب بأي حال من الأحوال، ونحن هنا عندما نريد من المؤتمر أن يفصل بين العمل التنظيمي والعمل في السلطة لانقص من ذلك حرمان أعضاء المؤتمر من تولي المناصب في الدولة ولكن ما نقصده ان يقتصر هذا الامر على قيادات المؤتمر العليا والوسطى، لان وجود هذه القيادات في مناصب الدولة العامة يجعل مواقفهم التنظيمية خاضعة لاعتبارات سياسية اخرى لا تعبر عن رأي الحزب وقواعده الجماهيرية وهذا الأمر لاشك بأنه يؤثر على العمل التنظيمي بشكل سلبي ويصيب العمل التنظيمي بمقتل ويفقد الحزب جماهيره وقواعده واعتقد ان المؤتمر يمتلك الكثير من الكفاءات التكنوقراطية لشغل المناصب المهمة في الدولة وفي نفس الوقت يجعل قيادات المؤتمر متحررة في مواقفه الوطنية من الاعتبارات المختلفة للسلطة التي لا تتسجم مع تطلعات أعضاء الحزب وجماهيره ومن هنا فإن المؤتمر معني بدرجة اساسية خلال هذه الفترة الوجيزة بلحظة هذا الملف الخطير والتخلص من اعبائه لما له من آثار ايجابية على المسار التنظيمي للحزب ما لم يبقه هذه القضية قائمة ستكون بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، وحينها لا يسعنا إلا ان نقول: «جنت على نفسها براقش».